التوزيع الجغرافي للعناصر الأرضية النادرة وأثره في تكوين ملامح العلاقات السياسية بين الدول الصناعيـــــة الكـــبرى

د. فوزية حسن المبروك عبدالله ــ ــ قسم الجغرافياـ كلية الآداب الزاوية
جامعة الزاوية
Fa.abdalla@zu.edu.ly

المُلخّـــــص:

تحظى العناصر الأرضيـــة النادرة بأهمية استراتيجية متزايدة مع مـــرور الوقت، وقد جاءت هذه الدراسة للتعريف بها وتوضيح أهميتها الصناعية والسياسية والاستراتيجية، خاصة وأنها ترتبط بالتقدم التكنولوجي التي تمثل إحدى أهم مقوماته في الوقت الحاضر، غير أن هذا المقوم الأهم للتقدم هو الأصعب في التوفير، لندرة وجود تلك العناصر بكميات اقتصادية تستحق الإخراج، حيث تشير التقارير العلمية إن سبل الحصول عليها يعد من أبرز أسباب المشاكل التي تواجه اقتصاديات الدول المتقدمة، وقد أوضحت الدراسة طبيعة الإمداد التي تنتهجها دول إنتاج تلك العناصر وبخاصة الصين، وما تمارسه من ضغوطات سياسية وتهديدات تجاه الدول الكبرى دفعتها لتوسيع عمليات البحث والتنقيب عن تلك العناصر المحدودة، وقد خلصت الدراسة بجملة من النتائج التي أسست عليها جملة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تخفيف مظاهر المشكلة.

الكلمات المفتاحيـــــة : العناصر النادرة، الصين، العلاقات السياسية، صراع خفي، قيادة العالم.

Abstract:

Rare earth elements are of increasing strategic importance over time, and this study aims to define them and clarify their industrial, political and strategic importance, especially since they are linked to technological progress, which is one of its most important components at the present time. However, this most important component of progress is the most difficult to provide, due to the scarcity of these elements in economic quantities worthy of extraction, as scientific reports indicate that the means of obtaining them are among the most prominent causes of the problems facing the economies of developed countries. The study clarified the nature of the supply adopted by the countries that produce these elements, especially China, and the political pressures and threats it exerts towards major countries that prompted them to expand

research and exploration operations for these limited elements. The study concluded with a set of results on which a set of recommendations were based that could contribute to alleviating the manifestations of the problem.

المقدمـــــــة:

تشكّل المـــوارد الطبيعية قوة اقتصادية مادية تؤثر على حياتنا، الأمر الذي جعلها تمثل إحدى أهم مقومات الكيان السياسي للدولة، فهي في نظر الجغرافية السياسية موارد تمتلكها الدولة أو تستطيع الحصول عليها لتعزيز مكانتها الاقتصادية واستثمارها سياسياً، ويوجد ارتباط وثيق بين وجود تلك الموارد وقوتها الذاتية والسياسية ومدى الكفاية البشرية في استغلالها، وهذا يعني إن تقدم الدولة لا يقتصر على وجودها فقط، بل يتطلب توافر الكوادر والأيدي العاملة ذات الخبرة العالية لاستغلالها، مشاركة مع الشريك الأجنبي لكي تستثمر خيراتها بعوائد تنموية لبلدانها تعزّز حياتها الاقتصادية، وتجسد قوتها السياسية ومكانتها الاستراتيجية، وتنقل الخبرات إلى الكوادر الوطنية، وتحقق متطلباتها المستقبلية.

إنّ الدول الفقيرة في مواردها الطبيعية تحمل في جسمها ضعفاً سياسياً مستديماً، ويجعل قوتها مهددة بالانهيار، وبخاصة في الأزمات والحروب، وما يتبعها من فرض الحصار على استيراد حاجتها منها، حيث أن جزءاً من مقومات اقتصادها بيد غيرها، ويزداد الأمر سوء في حال عدم امتلاكها للخبرات والتقنيات الحديثة، لذا انبثقت أهداف الدراسة من هذه الفكرة.

تهدف الدراسة إلى معرفة العناصر الأرضية النادرة، ومعرفة مدى تأثير أنماط توزيعها الجغرافي في العالم على العلاقات السياسية بين الدول، وخاصة الدول الصناعية التي جعلت الكثير منها لا تستطيع الوصول إليها بسبب طبيعة انتشارها في القشرة الأرضية.

وتكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- ما هي العناصر الأرضية النادرة، وما هي السمات التي تميز طبيعة انتشارها الجغرافي عن بقية المعادن والموارد الأخرى؟.

2- ما مدى تأثير توزيعها الجغرافي على العلاقات السياسية بين الدول الصناعية.

3- ما مدى فعالية الاستراتيجيات التي اتخذتها بعض الدول من أجل التخفيف من حدة التأثير الجيوستراتيجي الذي تمارسه الدول المنتجة حيال الدول المستوردة.

وقد صيغت جملة من الفرضيات تعد في الأصل أجوبة مبدئية لتساؤلات مشكلة الدراسة، وهي كالآتي:

1- تتسم العناصر الأرضية النادرة بخصائص كيميائية وفيزيائية تميزها عن غيرها من المعادن، وهي ذات انتشار جغرافي محدود.

2- إن طبيعة تواجدها في القشرة الأرضية وتوزيعها الجغرافي في العالم ترك آثاراً تنافسية ظالمة على العلاقات السياسية بين الدول الكبرى.

3- سيطرة دول قليلة على الإنتاج جعل الدول الصناعية تقوم بتوسيع عمليات البحث والتنقيب في أرجاء كثيرة من بقاع الأرض.

لقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي لتتبع خصائص العناصر الأرضية النادرة والطبقات الجيولوجية التي تحمل تكويناتها تلك العناصر، كما استخدم المنهج التحليلي لاستنباط العلاقة بين أهمية تلك العناصر النادرة في اقتصاد الدول المتقدمة، وما تتخذه من استراتيجيات حيال توفيرها وضمان إنتاجها.

أولاً ـ مفهوم العناصر الأرضية النادرة:

العناصر الأرضية النادرة لم تكن معروفة بشكل واضح للعالم ومستثمريه حتى نهاية القرن العشرين، غير أنه منذ بدايات القرن الواحد والعشرين قد تغير ذلك تماماً، وأصبحت محور الصناعات المتقدمة، وقد تزايد الطلب عليها بقدر لا يواكب توزيعها الجغرافي، وفي حال توقف إنتاجها فإن ذلك سوف يهدد الدول الصناعية واقتصادها القائم عليها.

تتكون العناصر النادرة من مجموعة 17 عنصراً معدنياً لها خصائص مغناطيسية وكهروكيميائية فريدة، وقد يطلق عليها – أيضا- الأتربة النادرة، ويرمز لها بالرمز REE،[1] وهي كالآتي: السيريوم، الديسبروزيوم، الإربيوم، اليوروبيوم، الجادولينيوم، الهولمنيوم، اللنثانيوم، اللوتيتيوم، النيوديميوم، البراسوديميوم، البروميثيوم، السمريوم، الأسكانديوم، التربيوم، الثوليوم، اليتربيوم، اليتريوم،[2] وأطلق عليها اسم العناصر النادرة ليس لندرتها، وإنما لندرة وجودها في الطبيعة بكميات اقتصادية تسمح باستخراجها.

توجد العناصر الأرضية النادرة في عدد كبير من المعادن تقدر بأكثر من 70 معدناً، إلاَّ أن عدد قليلاً منها هو الذي يوجد في تجمعات كبيرة، ويعد مصدراً لهذه العناصر،

وأهم هذه المعادن المونازيت والزنيوتيم والباستناسيت والثوريت والبيروكلور والاباتيت والجارنت.[3]

يرجع أصل الرواسب المعدنية الغنية بالعناصر الأرضية إلى الصخور النارية والرسوبية والمتحولة، ويرتبط تكوينها بنواتج عمليات الانصهار التي تتعرض لها تلك الصخور وعمليات الإحلال والتحول، وتختلف نسب احتوائها من صخر لأخر ومن بيئة ترسيب لأخرى، وتعتبر رواسب الكربوناتيت المشتقة من الصخور النارية المحتوية على أكثر من 50 % من أكاسيد الكربون إحدى أهم مصادر العناصر النادرة، بالإضافة إلى الصخور النارية القلوية التي ترتفع بها نسبة معادن الصوديوم والبوتاسيوم، كما تحتوي رواسب الحديد والذهب والفضة على تلك العناصر.

ثانياً: أهمية العناصر الأرضية النادرة:

تشكل العناصر الأرضية النادرة إحدى دعائم الصناعات التقنية الحديثة بفضل خصائصها الفيزيائية والكيميائية غير العادية، مثل القوة والكثافة واللون، لذا فهي تدخل في تطبيقات متنوعة، كما هو الحال بالنسبة للصناعات العسكرية الحديثة، والصناعات القائمة على المواد النووية، كما تدخل في صناعة الأغراض الطبية، وصناعة الأجهزة البصرية، وصناعة الأغذية، كما تدخل في صناعة تكرير النفط، وصناعة الحديد والصلب، وصناعة الزجاج والسيراميك والطلاء والأصباغ، ويوضح الجدول (1) نسب الاستهلاك للعناصر النادرة في الصناعات المختلفة.

جدول (1) مجالات الاستهلاك النسبي العالمي للعناصر الأرضية النادرة وفق أنواع الصناعات المختلفة وفقاً لبيانات الإنتاج لعام 2017.

ت	نوع الصناعة	النسبة
1	المحفزات	% 24
2	المغناطسيات	%23
3	التلميع	%12
4	البطاريات	%8
5	الصناعات المعدنية	%8
6	الزجاج	%7
7	السيراميك	%6
8	الفسفور والأصباغ	%3
9	صناعات أخرى	%9
مجموع الإنتاج الكلي	132,000 طن	%100

المصدر: إعداد الباحثة: اعتماداً على:

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، دراسة المعادن الاستراتيجية في الدول العربية، إدارة الثروة المعدنية، 2020، ص85.

يمكننا القول إن استعمالات العناصر الأرضية النادرة في الأغراض الصناعية ذات التقنية العالية جعلها إحدى ركائز الاستراتيجيات الكبرى التي يخوضها العالم باعتبارها أساس التقدم التكنولوجي الواعد في الحاضر والمستقبل، وتشير تطلعات المستقبل بأنها ستشكل إحدى رهانات الألفية الثالثة، وعلى الرغم من ارتباطها بالصناعات الحساسة، إلا أن العلماء لم يجدوا بدائل لتلك العناصر تحل محلها في تلك الصناعات، وبخاصة تواجدها يقتصر على بيئات جيولوجية وأقاليم معدنية معينة، لذا نراها غالباً ما تطرح على طاولة النقاش في الندوات والمؤتمرات المحلية والعالمية فيما يتعلق بمسائل توفيرها لدورها الكبير في محور السياسيات الاقتصادية والخطط الصناعية داخل الكيانات السياسية.

تشير الدراسات العلمية أن 25% من التقنيات الجديدة التي ستظهر في السنوات المقبلة ستتوقف على استعمالات العناصر الأرضية النادرة، وسيزداد استخدامها في جميع الصناعات الاستراتيجية بمعدل 10 % سنوياً خلال العشرين سنة المقبلة،[4] وهو ما يزيد من أهميتها السياسية والاستراتيجية الأمر الذي دفع بالدول الكبرى أن تقود نزاعات غير مباشرة للسيطرة على مناطق تواجدها من أجل الحصول عليها، وذلك لإدراكها بأن امتلاكها لهذه العناصر سيجعلها الأجدر بقيادة العالم، لذلك تبحث وبشتى الطرق أن تجد لنفسها مقعداً في تراتيب ميزان القوى في الساحة الدولية، لأن ميزة الدولة القطبية أصبحت مرتبطة بقوة الدولة الاقتصادية والتقنيات المستخدمة في الرقائق والشرائح الالكترونية التي ترتبط بها قوتها السياسية أيضاً.

ثالثاً: التوزيع الجغرافي للعناصر الأرضية النادرة وتطور إنتاجها:

لقد سبق القول بأن العناصر النادرة رغم وجودها بكثرة في الأرض، فإنها ليست متاحة في القشرة الأرضية إلاَّ في مواقع قليلة بكميات تستحق استخراجها، لذا فإن الدول التي تنتج تلك العناصر محدودة جداً كما يوضحه الشكل (1).

تشير بيانات الجدول (1) إن إنتاج هذه العناصر حتى عام 2009 قد بلغ 124 ألف طن، ويقتصر على مجموعة من الدول، أهمها الصين والهند وماليزيا والبرازيل، وقد ارتفع ارتفاعاً بسيطاً بحلول عام 2018م، حيث وصل الإنتاج إلى 170 ألف طن، ودخلت كل من الولايات المتحدة وأستراليا وبورما وبورندي وروسيا وتايلاند وفيتنام ضمن الدول المنتجة لتلك العناصر لاكتشاف بعض المكامن لها داخل أراضيها.

أما من حيث كميات الإنتاج فنجد أن الصين تتصدر دول العالم، حيث يشير الشكل (2) بأنها تنتج ما نسبته 70% من إجمالي الإنتاج لعام 2018، ويتفق ذلك مع الحقائق العلمية التي توصلت إليها الدراسات مؤخراً والقائلة بأن أكثر من 95% من الأراضي الصالحة لاستخراج العناصر النادرة تقع في الصين وخاصة في منغوليا، وتأتي بعد ذلك أستراليا 11.7%، ثم الولايات المتحدة 8.8%، فيما تتراوح نسب الإنتاج لدى باقي الدول بين 2.9% إلى 0.1%، ويلاحظ من الجدول أيضاً إن كميات الإنتاج تكاد تتسم بالثبات على مر السنوات، ويأتي ذلك ضمن إطار الخوف من نفاذها والمحافظة على مخزونها لأطول فترة ممكنة، كما أن كمية الاحتياطي العالمي تقدر بحوالي 120 مليون طن يستخرج منها حوالي 170 ألف طن فقط وفقاً لتقديرات عام 2018.

شكل (1) التوزيع الجغرافي العالمي للعناصر الأرضية النادرة

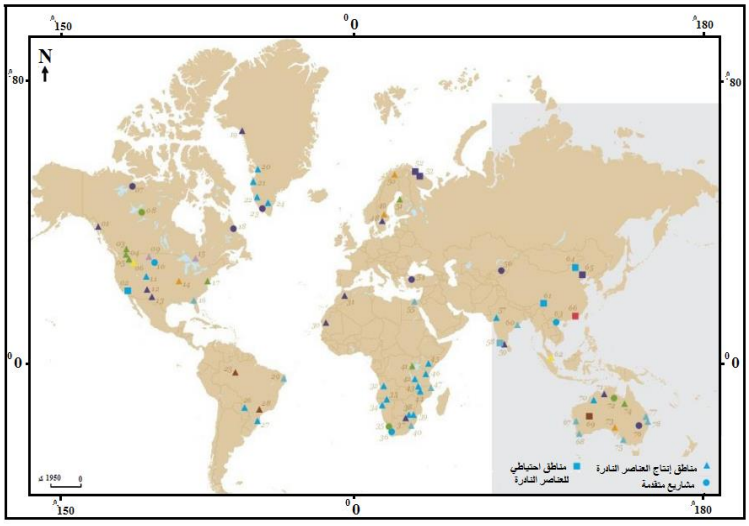

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، دراسة المعادن الاستراتيجية في الدول العربية، إدارة الثروة المعدنية، 2020، ص58

جدول (2) كميات الإنتاج والاحتياط العالمي للعناصر الأرضية النادرة للفترة بين عامي 2009 - 2018

الدولة	الإنتاج 2009	الإنتاج 2018	الاحتياطي 2009	الاحتياطي 2018	نسبة الإنتاج لعام 2018
الصين	120000	120,000	36000000	44,000,000	%70
الولايات المتحدة	0	15000	1,300,000	1,400,000	%8.8
أستراليا	0	20000	5400000	3,400,000	%11.7
البرازيل	650	1000	48000	22,000,000	%0.5
بورما	0	5000	-	-	%2.9
بوروندي	0	1000	-	-	%0.5
الهند	2700	1800	3100000	6,900,000	%1
ماليزيا	380	200	30000	30,000	%0.1
روسيا	0	2600	-	12,000,000	%1.5
تايلاند	0	1000	–	–	%0.5
فيتنام	0	400	-	22,000,000	%0.2
دول أخرى	0	-	-	4,400,000	
الإجمالي	124,000	170,000	-	120,000,000	

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على:

1- ميخائيل هنريك فون ناوك هوف، المعادن الاستراتيجية والمعادن الأرضية النادرة، ترجمة حسام الشيمي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2014، ص303 .

2- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، دراسة المعادن الاستراتيجية في الدول العربية، إدارة الثروة المعدنية، 2020، ص84.

شكل (2) التوزيع النسبي للإنتاج العالمي من العناصر الأرضية النادرة وفقاً لعام 2018.

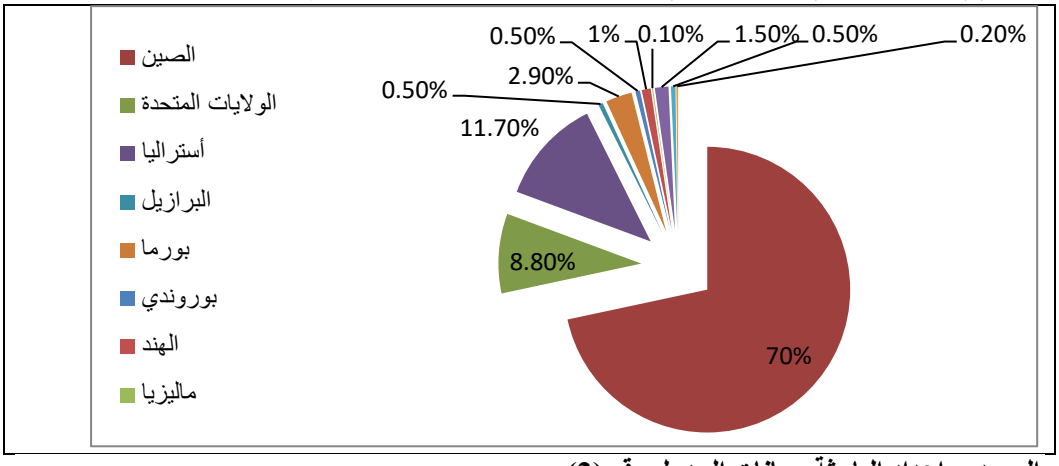

المصدر: إعداد الباحثة، بيانات الجدول رقم (2).

رابعاً ـ التوزيع الجغرافي للعناصر الأرضية النادرة وأثرها في ملامح العلاقات السياسية بين الدول الكبرى :

إن محدودية الانتشار الجغرافي للعناصر الأرضية النادرة جعل دول الإنتاج تتمتع بتوجهات سياسية واستراتيجية قد لا تذكي مصالح الدول المستوردة منها، وحتى الآن لا يوجد سوى عدد قليل من الدول التي تنتج تلك العناصر، وهي الرائدة على الساحة الدولية، وتحتل الصين حتى الآن المرتبة الأولى عالمياً بالنسبة لإنتاج هذا النوع من المعادن، هذه المكانة منحتها بيئة استثمارية ذات قدرة تنافسية عالية، وساعدها على ذلك أيضاً احتواء أراضيها على عدة أنواع كثيرة أخرى من الخامات المعدنية الفلزية والصخور الصناعية ومصادر الطاقة كالفحم الحجري والنفط والغاز، وهو ما ساعد على تحقيق التكامل الصناعي بين مؤسساتها.

يعتمد العالم اليوم على الصين اعتماداً شبه كلي للحصول على العناصر النادرة، وأصبحت حياته مرتبطة بأجهزة التكنولوجيا الحديثة ارتباطاً تاماً، ولأن هذه الأخيرة لم تكن لتتاح لولا وجود العناصر النادرة، فإن الصين بحق أصبحت تمتلك مفاتيح التكنولوجيا، وهذا ما دفع بالرئيس الصيني دينغ شيوننغ للقول":للشرق الأوسط بتروله، وللصين العناصر الأرضية النادرة." [5]

إن التطلع الاستراتيجي الصيني للخامات المعدنية، وعلى وجه الخصوص العناصر الأرضية النادرة قد أثار غيرة الدول الصناعية الكبرى، وقد زاد ذلك من تحفيزها على الاهتمام بتطوير القطاع الصناعي، وبخاصة بعد اكتشاف عدد هائل من المكامن المعدنية المختلفة.

لقد بلغ عدد المؤسسات والشركات الصينية العاملة في قطاع التعدين حوالي 140 ألف مؤسسة وشركة، كما بلغ عدد الشركات الأجنبية حوالي 140 شركة عالمية، كما تم تأسيس عدد من المدن التعدينية تضم حوالي 9 مليون عامل يعملون في المناجم والمحاجر بمختلف أنواعها،[6] وقد دفع ذلك الدول الأوروبية الكبرى إلى أن تسعى إلى إعادة توازنها الاقتصادي، ومواجهة توسع الانفتاح الاقتصادي للصين على العالم، التي باتت منتجاتها تغزو بلدان الدول المتقدمة في أسواقها المحلية.

تحتكر الصين إنتاج 90 % من هذه العناصر النادرة، وتعاني الولايات المتحدة من تبعية قاتلة لبكين في هذا المجال، حيث تستورد منها 80% من حاجاتها من تلك

العناصر،[7] لذلك تبحث الولايات المتحدة عن بدائل للصين، وتوسع من عمليات البحث والتنقيب في بقاع عديدة من أصقاع العالم.

إن اعتماد الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية على إمدادات الصين من العناصر النادرة، قد جعلها عرضة على مر السنوات للضغوطات السياسية المنبثقة من استخدام الصين لتلك العناصر كسلاح استراتيجي، وورقة سياسية ضاغطة تتحكم بموجبها في سياسات تلك الدول، فكم من مرات تعرضت للتهديد بإيقاف تصدير تلك المعادن المرتبطة بتقدمها الاقتصادي والتقني.

لقد قامت الصين بإيقاف صادراتها من المواد النادرة إلى اليابان بعد قيام اليابان باعتقال قبطان إحدى سفن الصيد الصينية التي اصطدمت بزورق لحرس الحدود الياباني، وذلك قرب جـــزر زيكاكو الغنية بالبترول والغاز والتي تدّعي الدولتان ملكيتها، وتمكنت الدولتان من إيقاف التصعيد لمنع التدخل الدّولي.[8]

وفي عام 2010م ، أعلنت الصين عن رغبتها في وضع بعض القيود على صادراتها من المعادن النّادرة، بما في ذلك خفضها بحوالي الثلث، وزيادة قيمة اليوان بنسبة 3% سنوياً أمام الدولار، من أجل إنعاش وارداتها بنسبة 0.3%، وتقييد الصادرات بنسبة 0.6%، ومن ثم خفض الفائض التجاري بنسبة 6%،[9] وترمي الصين من وراء ذلك إلى دفع الشركات الأجنبية للإنتاج من داخل الأراضي الصينية، وأن زيادة اليوان سوف يساعدها على حل مشكلة التضخم التي تواجه اقتصادها المحلي، وفي الوقت ذاته تُبلور رؤيتها أمام الدول الصناعية بأن تحقيق الأرباح العائدة من وراء من تصدير العناصر النادرة إليها لم يعد من أولوياتها، ولا يخدم اقتصادها، وبالتالي سيؤثر ذلك على مستويات العيش لسكانها.

إن تلك الممارسات جعلت الدول الكبرى في قلق متنامي وشعور متزايد تجاه عدم إمكانية تحقيق أي تقدم بدون صادرات الصين من هذه العناصر، وإن حدود هذا التقدم أصبح مرهون برغبة الصين التي تلوح بين الحين والأخر بازدياد حاجاتها المحلية للعناصر النادرة، وتهدد الدول الغربية والولايات المتحدة بتقليص كمية الصادرات إليها، وهو ما جعل تلك الأمور تترك الأثر الكبير في نمط العلاقات السياسية بين الصين التي تشكل دول الإنتاج والدول الصناعية الكبرى المستوردة لإنتاجها.

خامساً ـ تطلعات الدول الكبرى تجاه التغلب على التبعية القاتلة لدول إنتاج العناصر الأرضية النادرة :

إن ارتباط إنتاج العناصر الأرضية النادرة بالصين دفع بالدول الصناعية إلى بذل جهود كبيرة تجاه البحث عن تلك العناصر في دول أخرى، وذلك في محاولة منها لإيجاد بديل للخروج من سيطرة الإمداد الصيني بالمواد الخام من تلك العناصر لتلك الدول، حتى تتخلص من التبعية التجارية، وقيودها المفروضة التي تحد من حريتها، وقد بدأت بالفعل البحث عن أماكن أخرى في أمريكا وأستراليا وأفريقيا، وبعض المناطق القطبية كجزيرة جريلاند.

تتشكل اليوم ملامح صراع خفي بين الصين وبقية العالم، وهو صراع يشكل في حقيقته بداية التنافس على مخزون الأرض من العناصر النادرة، خصوصاً مع تزايد الطلب العالمي عليها الذي يواجهه احتكار الصين لمعظم الإنتاج العالمي مع الخطر الحقيقي تجاه إيقاف التصدير، وبالرغم من كبر حجم عمليات البحث والتنقيب، إلاَّ أن الاكتشاف على مستوى بقاع الأرض لا يزال محدود، فالعوامل الجيولوجية جعلت توزيعها الجغرافي ينتشر بكثرة في أرجاء الأرض، وبتركزات ضعيفة في معادنها لا تستحق استخراجها، إلاَّ في مواقع قليلة، وتشير أغلب الدراسات العلمية إلى أن أكثر من 95% من الأراضي الصالحة لاستخراج العناصر الأرضية النادرة تقع ضمن الحدود السياسية لجمهورية الصين.

لقد تجلت أكثر عمليات البحث والتنقيب في القارة الأفريقية، تلك القارة التي تعاني منذ القدم من تكالب الدول الاستعمارية على خيراتها، وتجعل منها على مر التاريخ ميداناً للصراع بين تلك القوى التي أبادت شعوبها، كما هو الحال في الكونغو وناميبيا والصومال، وصراعات جبل عامر في السودان، وإن ذلك يدل على أهمية ثروات القارة في أزمات الحروب التي يعيشها العالم مع محور أيديولوجيات التنافس الأوروبي والأمريكي.

خلال عام 2015 اكتشفت العناصر الأرضية النادرة بكمية ضخمة في دولة بوروندي، فطمعت القوى الغربية فيها، لكن بوروندي آثرت الصين وروسيا عليهم، وهو ما كان سبباً في اندلاع أزمة داخلية في البلاد مدعومة من أطراف خارجية وخاصة بلجيكا،[10] التي تعاني نقص الموارد الطبيعية في بلادها، حيث أن عدم تفضيل بوروندي لفتح باب الاستثمار لأراضيها أمام بلجيكا جعل الأخيرة تلجأ إلى جعل بوروندي في حالة

من الفوضى السياسية والاضطراب الأمني، وذلك من خلال قيامها بدعم فصائل المعارضة البوروندية، وإمدادها بالسلاح، ولم يقتصر ذلك على بلجيكا، بل أثار تفضيل الصين وجنوب أفريقيا على بلجيكا استياء حلفائها دول الاتحاد الأوروبي الذي عبر بصمته ورضاه على ما تفعله بلجيكا ببوروندي.

لقد ظلت بلجيكا وراء بوروندي حتى اندلعت الأزمة الدموية في عام 2015م و2016م التي أعقبت الانتخابات الرئاسية للولاية الثالثة التي سعى لها الرئيس نكورونزيزا بدعم من روسيا،[11] وهي تعيش حتى الآن تحت تهديد التمرد المسلح لفصائل المعارضة أمام ضعف الدولة على مجاراتها ومجابهتا، هذا الوضع كان وراءه تنافس بلجيكا مع شركات جنوب إفريقيا والصين التي حظُيت بالامتيازات البوروندية

إن تفوق الإنتاج الصيني للعناصر الأرضية النادرة وامتلاكها للموارد جعلها دولة مسيطرةً على اقتصاديات الدول الكبرى لحجمها التأثيري في الوضع الراهن، وهو أمر يمكن اعتباره مفتاحاً للبحث والتنقيب في القارة الأفريقية الذي يفسر سباق القوى الأوروبية والأمريكية على أفريقيا، من أجل تغيير طبيعة التنافس بين القوى الدولية والحد من النفوذ الصيني، وتوسع الإمبريالية الأوروبية، مما يجعل من أفريقيا مسرحاً لصراع الأقطاب الاقتصادية والعسكرية في العالم مستقبلاً.

النتائـــــج:

1- محدودية الانتشار الجغرافي للعناصر الأرضية جعل دول الإنتاج محدودة العدد على المستوى العالمي.

2- بلغ الإنتاج العالمي من العناصر الأرضية النادرة لعام 2018 حوالي 170 ألف طن، والاحتياطي حوالي 120 مليون طن، وتحتل الصين المرتبة الأولى في الإنتاج العالمي وبنسبة تقدر بحوالي 70%.

3- إن سيطرة الصين على قرابة ثلاثة أربع الإنتاج العالمي من العناصر الأرضية النادرة جعلها الأجدر بقيادة العالم، ومفتاح التحكم في اقتصاديات الدول الكبرى .

4- تسعى الدول الكبرى للبحث عن بدائل للعناصر الأرضية النادرة تمكنها من التخلص من التبعية الاقتصادية للصين وضغوطاتها التي تمارسها عليها، وقد كانت القارة الأفريقية أولى محطات البحث عن تلك العناصر، وقد عثر عليها في دولة بورندي.

التوصيات:

1- إعادة تدوير المنتجات التي تدخل في صناعتها العناصر الأرضية النادرة حتى يتم الاستفادة منها في تغطية العجز الذي تعانيه اقتصاديات الدول الكبرى.
2- ضرورة تخلى الدول الكبرى على سياسة الاستعمار والاستغلال السلبي تجاه العناصر النادرة المكتشفة مؤخراً في بعض دول القارة الأفريقية.
3- ترشيد استخدام العناصر الأرضية النادرة وقصر استخدامها على متطلبات الحياة الاقتصادية الضرورية باعتبارها نادرة الكمية في القشرة الأرضية.
4- يجب على الدول العربية التعاون فيما بينها من أجل إجراء عمليات البحث والتنقيب عن رواسب العناصر الأرضية النادرة، وحمايتها من مطامع الدول الكبرى، وعدم ترك المجال لاختراق سيادة أراضيها خشية أن يفعل بها مثل ما فعلوه بالقارة الأفريقية.

الهوامـــــــــش:

1- ادريس ايات، المعادن الأفريقية في التنافس الدولي "الرهانات والمآلات"، مركز الجزيرة للدراسات، 26 أكتوبر 2021، ص3.
2- ميخائيل هنريك فون ناوك هوف، المعادن الإستراتيجية والمعادن الأرضية النادرة، ترجمة حسام الشيمي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2014، ص321.
3- مصطفى محمود سليمان، الجيولوجيا الاقتصادية والثروة المعدنية في الوطن العربي دار الكتاب الحديث ، الجزء الأول، القاهرة، الكويت، الجزائر، 2001، ص94.
4- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، دراسة المعادن الإستراتيجية في الدول العربية، إدارة الثروة المعدنية، 2020، ص54.
5- إبراهيم احيحي، العناصر الأرضية النادرة مفتاح التكنولوجيا، مجلة الرافد، دائرة الثقافة حكومة الشارقة، الإمارات، متاح على الرابط: https://arrafid.ae
6- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، دراسة الاستثمار التعديني وتقييم قطاع الثروة المعدنية ومتطلبات تطويره في الدول العربية، إدارة الثروة المعدنية، نوفمبر 2012،ص270.
7- صحيفة القدس العربي، 7 ديسمبر 2021، متاح على الموقع : تاريخ الزيارة 2021/3/12. www.alquds.co.uk.
8- ميخائيل هنريك فون ناوك هوف، المصدر السابق، ص300.
9- المصدر نفسه، ص301.
10- إدريس ايات، مصدر سابق، ص 3.
11- المصدر نفسه، ص10.